

المبحث الخامس موقف التيار العقلائي الإسلامي من «الصّحّاحين» عموماً

سَبَقَ أَنْ عَرَضْنَا الْأَصْلَ الْعَقْلِيَّ الْعَامَّ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا التَّيَّارِ الْفِكْرِيِّ فِي نَظَرِهِ إِلَى التَّصَوُّصِ الشَّرْعِيِّ، وَمِنَهَا الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ، وَإِفْرَاطٌ كَثِيرٌ مِنْ أَرْبَابِهِ فِي اسْتِعْمَالِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ الْمُحْضِ فِي رَدِّ صِحَاحِ الْأَخْبَارِ، حَتَّى عُذُّوا -بِحَقٍّ- أَوَّلَ مَنْ تَوَرَّطَ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ فِي مَهَاوِي هَذِهِ الْمُهْلَكَةِ.

يقول محمد حمزة: «يُمْكِنُ اعْتِبَارُ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ عَبْدُهُ، أَوَّلَ مُسْلِمٍ مُعَاصِرٍ تَجَرَّأَ عَلَى رَفْضِ حَدِيثٍ أَوْزَدَهُ الْبَخَارِيُّ، حِينَ رَفَضَ حَدِيثَ سِحْرِ بَعْضِهِمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ...»^(١).

ويقول: «مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رَضَا كَانَ بِحَقٍّ مِنْ أَوَائِلِ الْمُفَكِّرِينَ فِي بَدَايَةِ هَذَا الْقَرْنِ، الَّذِينَ نَبَّهُوا إِلَى مَا اعْتَرَى مِنْهُجَ الْمُحَدِّثِينَ الْقَدَامَى مِنْ خِلَلٍ، حِينَ رَكَّزُوا نَقْدَهُمْ عَلَى السَّنَدِ دُونَ الْمَتْنِ»^(٢).

والتفاوت حاصل بين أفراد هذا التيار في نظرهم للمرويات:
ففيهم المُسْرِفُ فِي رَدِّ كُلِّ مَا لَا يَرُوقُ لَهُ مِنْ أَحَادٍ، وَهُوَ يَدْعُو إِلَى إِعَادَةِ النَّظَرِ فِيمَا قَرَعَتِ الْأُمَّةُ مِنْ تَحْقِيقِهِ وَاجْتِبَاهِهِ مِنْ مَنَاهِجِ التَّوَثُّيقِ، وَالتَّعْوِيلِ عَلَى الْعَقْلِ فِي غُرْبَلَةِ الثَّرَاثِ بِأَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ.

(١) «الحديث النبوي» (ص/٢٢٢-٢٢٣).

(٢) «الحديث النبوي» (ص/٢١١).

ترى مثلاً هذا الانقلاب الفكري في قول (حسن الترابي): «لا بُدَّ لنا أن نعيد النَّظَرَ في الصُّوابِ التي وَضَعها البخاريُّ، فليس هناك داعٍ لهذه الثَّقة المُفرطة في البخاري!»^(١).

ومن قبله (أحمد أمين)، كان يميل إلى موقفِ المُعتزلة في حاكمية العقول في ميدان الأخبار، وضرورة إخضاع الأحاديث لمُقْتَضَيَاتِ التَّجربة العمليَّة، وأنَّ ليس لأيِّ مُدونةٍ حديثيَّةٍ حُرمةٌ توجب إسقاط مُخرجات تلك العلوم عليها، ولو كانت «الصَّحيحين»، حيث توهَّم انصراف المُحدِّثين إلى نقد الأسانيد دون المتن.

فادَّعى (أحمد أمين) أنه لم يظفر منهم في هذا الباب بعُشرٍ وعشارٍ ما عُتوا به من جرح الرِّجال وتعديليهم؛ فكان يقول: «... نرى البخاريَّ نفسه -على جليل قدره، ودقيق بحثه- يُثبت أحاديثَ دَلَّت الحوادث الرُّمَنيَّة، والمُشاهدة التَّجريبية، على أنَّها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرِّجال»^(٢).

فلو أنَّ البخاريَّ وأهل الحديث انصَبَّت عِنايتُهم إلى انتقاد المتن، لانكشفت -كما يزعم- أحاديث كثيرة تُبيِّن وضعها، كأحاديث الفضائل في مدح الأشخاص، والقبائل، والأمكنة^(٣).

ومن أولئك بالمُقابل: مَنْ يُعْظَم جانب السُّنن المَنْقولة، ويُقدِّمها على كلِّ دليلٍ سيوئ كتاب الله، بل كثيراً ما تراه مُحْتَاطاً في تأويلها، لكنَّه يَعتزُّ في فَحِّ التَّمَعُّل عليها في مواطنٍ من مؤلَّفاته ومَقالاته، من غير مُستندٍ شرعيٍّ واضح، ولا قدوةٍ من سلفٍ صالح.

أقال الله عزَّرتهم أبتعين، وعَفَّر لنا ولهم أجمعين.

(١) نقلاً عن «مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي» للأمين محمد أحمد (ص/٧٩).

(٢) «فجر الإسلام» (ص/٢١٠).

(٣) «ضعف الإسلام» (٢/١٣٢).

وسُنْقدم في المباحث التَّالِيَةِ المَوَاقِفَ التَّفْصِيلِيَّةَ لِأشْهَرِ رِجَالِ هَذَا النِّيَّارِ
مِمَّنْ خَصَّصُوا مَوْلَفَاتٍ مُسْتَقَلَّةً فِي نَقْدِ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ تَكَلَّمُوا فِي جُمْلَةٍ
مِنْ ذَلِكَ وَاشْتَهَرَ كَلَامُهُمْ فِيهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَجْمُوعًا فِي مُصَنَّفٍ خَاصٍّ
بِهِمَا .

فَنَبْدَأُ بِأَعْلَمِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَأَبْرَزِهِمْ شُهْرَةً فِي الْأَوْسَاطِ الْعِلْمِيَّةِ، مِمَّنْ سَبَّاهُمْ
فِي تَشْكَالَاتِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلَانِيَّةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ، فَنَقُولُ:

